محذورة ومستنبعة للوبال وعدم التصريح بالمثل
للمبالغة في التحذير اه ابو السعود وفي السمين
والظاهر ان الضمير في يسالها يعود على اية اكن
قال الزمخشري فان قلت كيف قال لا تسالوا عن
اشياء ثم قال قد سالها ولم يقل سال عنها قلت
ليس يعود على اشياء حتى يعدى اليها بعن وانما
يعود على المسئلة المدلول عليها بقوله لا تسالوا
اي قد سال المسئلة قوم ثم اصبحوا بها اي بسببها
كافرين وبخا ابن عطية منحاه قال الشيخ وما
يتجه قولهما الا على حذف مضاف وقد صرح به
بعض المفسرين اي يسال امثالها اي امثال هذه
المسئلة او امثال هذه السوالات اه قوله
انبياهم اي كما سال قوم صالح الناقة وسال قوم
عيسى المايدة وسال قوم موسى روية الله جهرة
اه حازن قوله ثم اصبحوا بها اي بسببها كافرين
بتركهم العمل بها فان بني اسرايل كانوا يستفتون
انبياهم في اشياء فاذا امروا بها تركوها فهلكوا اه
ابو السعود وفي الشهاب لما لم يكن كفرهم بنفس
المسئلة بل بالمسول عنه اجابوا بانه على حذف
مضاف اي بجواب المسئلة او الباسببية انتهى
قوله ما جعل الله من بحيرة ردوا بطلان ما

ابتدعه

ابتدعه اهل الجاهلية اه ابو السعود قوله من
بحيرة من زايدة في المفعول لوجود الشرطين المعروفين
وجعل يجوز ان تكون بمعنى سمى وتتعدى لمفعولين
احدهما محذوف والتقدير ما جعل اي ما سمى الله
حيوانا بحيرة قاله ابو البقاء وقال ابن عطية
وابن مخشري وابو البقاء انها تكون بمعنى شرع ووضع
اي ما شرع الله ولا امر بها وقال ابن عطية وجعل
في هذه الاية لا تكون بمعنى خلق لان الله خلق
هذه الاشياء كلها ولا بمعنى صير لان التصيير لا بد
له من مفعول ثان فمعناه ما بين الله ولا شرع ومنع
الشيخ هذه المفعولات كلها بان جعل لم يعد
للمفعولين من معانيها شرع وحرج الاية على
التصيير ويكون المفعول الثاني محذوفا اي ما صير
الله بحيرة مشروعة والبحيرة فعيلة بمعنى
مفعولة فدخول تا التانيث عليها لا يقاس ولكن
لما جرت مجرى الاسماء الجوامد انثت واشتقاقها
من البحر والبحر السعة ومنه بحر الماء لسعته واختلف
اهل اللغة في البحيرة عند العرب ما هي اختلافا
كثيرا فقال ابو عبيد هي الناقة التي تنتج خمسة
ابطن في اخرها ذكر تشق اذنها وتترك فلا تركب
ولا تحلب ولا تطرد عن مرعى ولا ماء واذا لقيها